



MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

ملف الهجرة مدينة بيروت خلاصة وافية



تجمع هذه الوثيقة بين ملفّ الهجرة الخاصة ببلدية بيروت وورقة الأولويات اللذين تمّت صياغتهما في إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدينة، ضمن شبكة من المدن في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط. للزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.icmpd.org/mc2cm

لمحة عامة (٢٠١٥)

<p>تتميّز بلدية بيروت عن غيرها من المناطق، إذ إنّها مدينة ذات وضع مزدوج كمحافظة وبلدية في آن. تبلغ مساحتها ١٩,٦ كلم مربع وعدد سكّانها ٤٠٠ ألف نسمة تقريباً. وتقدّر مساحة البيئة العمرانية فيها بـ ٦٦.٦٪ تقريباً من مساحتها الإجمالية. أما بيروت الكبرى، فصطلحٌ مبهمٌ يشمل بيروت وضواحيها. لا تملك بيروت الكبرى حدوداً مرسومةً بوضوح، حيث تمتدّ من نهر الدامور جنوب المطار إلى نهر الكلب شمالاً، والمناطق الجبلية لجبل لبنان شرقاً والبحر المتوسط غرباً، في مساحةٍ تقدّر بـ ٦٧ كلم مربع تقريباً</p>	<p>الإطار السياسي والإداري</p>
<p>٤٠٣٣٣٧ (بلدية بيروت، ٢٠١٢) ٢٢٢٦٠٠٠ (بيروت الكبرى، ٢٠١٢)</p>	<p>السكّان</p>
<p>٧,٧٪ (بلدية بيروت) ٤٢,٣٪ (بيروت الكبرى)</p>	<p>النسبة مقارنةً مع عدد سكّان المدن على المستوى الوطني</p>
<p>٢٧٠٦٠٨ لاجئ سوري مسجّل (٢٠١٧) ٢٨٤٤٩ لاجئ فلسطيني مسجّل في ٣ مخيّمات تابعة للأوزوا (٢٠١٤)</p>	<p>عدد اللاجئين في المدينة (بيروت الكبرى)</p>
<p>١٣,٤٪</p>	<p>نسبة اللاجئين في المدينة (بيروت الكبرى)</p>
<p>٣٤,٢٪ (بمن فيهم اللاجئين)</p>	<p>نسبة الأشخاص المولودين في الخارج من إجمالي عدد السكّان على المستوى الوطني</p>

أُمَاطُ الهجرَة

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت معظم الأنشطة الاقتصادية والثقافية في لبنان تحدث في بيروت. تتفاخر اليوم المدينة باستضافتها أهم مرفأ في البلاد، ومطارها الدولي الوحيد، ومقرّ المكاتب الحكومية، كما أنّها المركز الثقافي والتربوي الأساسي. من هذا المنطلق، جذبت بيروت تدفقاتٍ متنوّعة من الوافدين الجدد كالمهاجرين من الأرياف، والنّخب، واللاجئين أصحاب المهارات المتدنيّة من المناطق المحاذية اللبنانية، فضلاً عن لاجئين أرمن ومسيحيين من تركيا العثمانية ومناطق أخرى، ولاجئين عرب، وعمّال مهاجرين من بلدانٍ مجاورة ومن جنوب شرق آسيا وأفريقيا ما دون الصحراء. استقرّ المهاجرون في معظم الحالات في ضواحي المدينة، وساهموا في إعادة ترسيم محيطها. بعد الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) التي أرغمت جميع السكّان على الهرب من المدينة أو الاستقرار عند أبوابها، كرّست مشاريع إعادة الإعمار التوسّع الفعلي لمساحة المدينة.

السكّان المهاجرون

بلغ عدد اللاجئين الذين استقرّوا في بيروت الكبرى ٣٠٠ ألف، لكنّ التقديرات تشير إلى أنّ نسبة اللاجئين في المدينة تصل إلى ٢٠٪. يصل أكثر من نصف اللاجئين (٥٨٪) من سوريا، و٤١٪ تقريباً من فلسطين، فيما يُعتبر ١٤٪ من اللاجئين فلسطينيين قادمين من سوريا. يستقرّ معظم الفلسطينيين خارج الخيّمات الرسمية التي أنشأتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في أحياءٍ منخفضة الدخل، إلى جانب لبنانيين وسوريين وعمّال مهاجرين آخريين. من أصل العمّال المهاجرين في لبنان وعددهم ٢٠٠.٠٠٠، يصل ٧٠.٠٠٠ من أثيوبيا، و ٥٠.٠٠٠ من بنغلادش، و ٢٥.٠٠٠ من الفلبين، ومعظمهم من العاملات المنزليات.

سياسة الهجرة المحلية

لم تكن الهجرة حتى الآونة الأخيرة تتصدّر جدول أعمال السلطات المحلية بسبب تعدّد الاحتياجات الملحة للبلديات ومحدودية مواردها. في الواقع، لم تبدأ السلطات المحلية بتفعيل دورها في هذا المجال إلا في أعقاب وصول تدفقات اللاجئين السوريين. فاعتُبرت تدخلاتها أساسيةً بشكلٍ خاصّ في السنوات الأولى من الأزمة (٢٠١٢-٢٠١٥)، في ظلّ الثغرات التي خلّفها غياب أيّ سياسةٍ واضحةٍ أو استراتيجيةٍ لمعالجة هذه الأزمة الإنسانية. وبسبب اعتماد لبنان سياسة عدم إنشاء الخيّمات، بات اللاجئين منتشرين في مختلف أنحاء البلاد، مما حمّل البلديات أعباء رعاية هذه الشريحة السكّانية بواسطة مواردها المالية والبشرية المحدودة. ما من سياسةٍ تُعنى بالهجرة في لبنان بالمعنى الفعلي للكلمة، باستثناء قانون ١٩٦٢ المتعلق بتنظيم دخول

الأجانب إلى لبنان والإقامة فيه والخروج منه، وهو ينظّم حركة غير اللبنانيين وإقامتهم وعملهم في البلاد. وتُتخذ القرارات في هذا الشأن من خلال قواعد وأنظمة مخصّصة.

تخضع عمالة الأجانب إما لأحكام قانون العمل والاتفاقات الثنائية المعقودة مع بلدان المنشأ أو لموافقة كفيل (بموجب نظام الكفالة). وغالباً ما يصعب على العمّال المهاجرين المندرجين ضمن إطار نظام الكفالة الوصول إلى محاكم العمل بسبب رفض أصحاب العمل ذلك. في هذا الإطار، أفادت تقارير صادرة عن منظمّة كفى والجمعية الدولية لمكافحة الرقّ أنّ بعض هؤلاء العمّال المهاجرين يتعرّضون للعنف والاستغلال في بعض الحالات. على المستوى الرسمي، يجب أن تدخل العاملة المنزلية إلى لبنان بكفالة مواطنٍ لبناني، فتمنح رخصة عملي صالحة لثلاثة أشهر يسدّد ثمنها ويتدبّر إصدارها إما صاحب العمل/الكفيل أو مكتب الاستقدام. لكنّ معظم العمّال الأجانب يعملون في القطاع غير الرسمي في لبنان.

يستخدم اللاجئون بقوانين محدّدة، فلبنان ليس طرفاً في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بصفة اللاجئ. كما أنّ مذكّرة التفاهم الموقعة مع مفوضية شؤون اللاجئين في العام ٢٠٠٣ لا تمنح اللاجئين إلّا ضمانات محدودة. فيتمّ التعامل مع الفلسطينيين كأجانب منذ وصولهم إلى لبنان في العام ١٩٤٨، وهم يواجهون قيوداً متعدّدة تتعلق بالعمل وامتلاك العقارات الخاصة. كما أنّهم لا يمتنعون بحقّ الاستفادة من خدمات المرافق العامة، بل توفّر لهم الأوزرو الخدمات الصحية والتعليم الإلزامي. يهدف إقصاء اللاجئين الفلسطينيين عن المجالات الاقتصادية والعامة إلى حفظ حقّهم بالعودة، مع ضمان توفير فرص عمل للمواطنين اللبنانيين.

كان السوريون قبل الأزمة يشكّلون الجزء الأكبر من اليد العاملة الأجنبية في لبنان ويتمتعون بقدرة كبيرة على التنقّل عبر الحدود. لكنّ السياسات والأنظمة ما لبثت أن تغيّرت في أعقاب تدفقات اللاجئين السوريين. فنظراً للمخاوف الأمنية، تعرّض اللاجئون السوريون في الآونة الأخيرة لتقييد تحركاتهم (الدخول، وحظر تجوّل). وبسبب المخاوف الاقتصادية بتفشي البطالة بين المواطنين اللبنانيين، انحصر وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل في ثلاثة قطاعات وهي: البناء والزراعة والعمل المنزلي. وعملياً، لا تقدّم إلّا نسبة صغيرة من السوريين في لبنان طلباً للحصول على رخصة عمل، فيما يعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي.

ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة، تمّ تحديد ٣ أولويات مسبقاً بالتعاون مع بلدية بيروت:

- ٠١ إنشاء مرصد للهجرة خاصّ بيروت لدعم عملية بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها
- ٠٢ إنشاء وحدة توجيه ومساعدة خاصة بالمجتمعات المحلية، تكون بمثابة منصّة للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة
- ٠٣ تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى الأحياء من أجل تخفيف حدّة التوترات بين المجتمعات المحلية

إدماج الهجرة

تروّج بلدية بيروت لنفسها على أنّها مدينة «ذات تنوع ثقافي». لكن على الرغم من هذه الرؤيا، لا تملك المدينة من جهة استراتيجية واضحة بعد بشأن كيفية معالجة موضوع الهجرة بأبعاده المتنوعة والمتعدّدة الأوجه. أما من جهة أخرى، فتعتبر الخدمات الحضرية التي تقدّمها البلدية والجهات التي تتعاقد معها من الباطن شاملةً ومتوفّرةً للجميع، من دون تمييز بين شخص وآخر بناءً على الجنسية. مع ذلك، يمكن أن يشكّل وصول المهاجرين إلى حقوقهم الأساسية تحدياً بسبب التعقيدات العديدة التي تحيط بالأنظمة القانونية المطبّقة في البلاد.

الجهات الفاعلة في مجال حركة الهجرة على المستوى المحلي

المستوى المحلي	المختير	يُنْتخَبون في الانتخابات البلدية، ويدرون الشؤون المحلية ويسجلون واثق الولادة والزواج والوفاة على المستوى المحلي
مجلس بيروت البلدي	المجلس البلدي المنتخب	مجلس مؤلف من ٢٤ عضواً يُنتخبون لست سنوات. وهم مختلف المجالات ويمثلون مختلف دوائر المدينة ومختلف الطوائف. يمكن أن ينشئ أعضاء مجلس البلدية لجاناً للعمل على مسائل محددة. إلا أنه بسبب تعطيل العمل المؤسساتي، أصبحت المجالس البلدية المؤسسات الوحيدة المنتخبة مباشرة في غضون سبع سنوات، وهي تتمتع بشريعية معززة. لكن على الرغم من استقلاليتها المالية والإدارية، تبقى الحكومة والقطاعات البلدية ضعيفة
	رئيس بلدية بيروت	يُنْتخَب رئيساً للمجلس البلدي وله دور تمثيلي بشكل أساسي
محافظة بيروت	المحافظ	تعيّنه الحكومة ويترأس السلطة التنفيذية على المستوى المحلي
	وحدات الاستقرار الاجتماعي	هي وحدات إدارة مخاطر الكوارث والأمن المحلي، تدعم مكتب المحافظ في مجال تأمين الاستقرار والتماسك على المستوى الاجتماعي
الحكومة المركزية	وزارة الداخلية والبلديات	تدعم السلطات المحلية كالمحافظات، والبلديات، واتحادات البلديات، وتشرف عليها
	المديرية العامة للأمن العام	تصدر تأشيرات الدخول ورخص الإقامة للأجانب
	وزارة الشؤون الاجتماعية	تموّل القيادة المشتركة الاستراتيجية لبنان للاستجابة للأزمة السورية، بالتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية. وتشارك وزارات أخرى في الاستراتيجية من خلال فرق عملٍ مشتركة بين القطاعات.
	وزارة الدولة لشؤون النازحين	أُنشئت في العام ٢٠١٦، وهي تشرف على توفير الإعانات والمساعدات للاجئين السوريين في البلاد (يعرفون في لبنان بالنازحين)

المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الهجرة والدمج في المدينة

تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية للمحرومين في لبنان	مؤسسة عامل
تقديم خدمات للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في مخيم شاتيلا ومناطق أخرى في بيروت/لبنان	بسمه وزيوتونه
يوفر الخدمات والحماية للمهاجرين في بيروت ومناطق أخرى في البلاد	مركز الأجناب كاريتاس لبنان
يدافع عن حقّ الفلسطينيين بالعودة وينظّم حملات بهذا الشأن	مركز حقوق اللاجئين- عائدون
تدافع عن حقوق العاملات المنزليات المهاجرات	نقابة عاملات المنازل
تساعد شباب مخيم شاتيلا من خلال توفير التدريب والدعم النفسي والاجتماعي	جمعية أحلام لاجئ
هيئة مستقلة مؤلفة من ٤٢ منظمة غير حكومية دولية تدعم المجتمعات الضعيفة في مختلف أنحاء لبنان	منتدى المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني في لبنان
تسعى للقضاء على مختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، واستغلال العاملات الأجنبية والتجارة بالنساء	كفي عنف واستغلال
توفر الدعم للمجتمعات المحلية السورية في بيروت ووادي البقاع	مؤسسة نجدة ناو
تقدم برامج تربية لتلبية احتياجات أطفال اللاجئين السوريين والشباب في بيروت	مجموعة سنبلة للتعليم والتنمية

الإطار المؤسسي

التنسيق والتعاون على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية

منذ نهاية الحرب الأهلية وتوقيع اتفاق الطائف (١٩٨٩)، دخل لبنان مرحلة اللامركزية الإدارية المتسارعة من أجل منح السلطات الإدارية استقلاليةً أكبر، وتعزيز التنمية المحلية، وتحسين مستوى مشاركة المواطنين. لكن القيود المالية والوظيفية وحالة التشرذم السياسي والطائفي عرقلت تطبيق الإصلاحات. تُعتبر بيروت نتاجاً لهذه السياسة اللامركزية المحدودة، وهي تتمتع بوضع مزدوج كمحافظةٍ وبلديةٍ في آن. تترجم المحافظات لامركزية الدولة السياسية، في حين يعكس المختار اللامركزية الإدارية. تُعتبر البلديات الهيئة المنتخبة المستقلة الوحيدة، فتستفيد بالتالي من شرعيةٍ فريدةٍ من نوعها كونها أولى الهيئات المنتخبة مباشرةً منذ سبع سنوات. يتّبع المحافظ الذي تعينه الحكومة مجموعةً متنوعةً من السلطات التنفيذية، ويكون مسؤولاً مباشرةً أمام وزارة الداخلية والبلديات بعكس بقية المناطق اللبنانية، حيث يُعتبر رؤساء البلديات المسؤولين التنفيذيين. وبما أنّ سلطة رئيس بلدية بيروت وبقية أعضاء المجلس البلدي محدودةٌ في مجال صنع القرار، يجب أن يرفعوا بالتالي توصياتهم المتعلقة بتنوّد الموازنة إلى المحافظ ليوافق عليها، في حين تعود الموافقة النهائية إلى وزير الداخلية والبلديات. وبسبب اعتماد لبنان سياسةً تقضي بعدم إنشاء المخيمات، توزّع اللاجئون وملتسمو اللجوء السوريون في مختلف أنحاء البلاد أي في المناطق الريفية وفي المدن، وذلك ضمن ولاية البلديات والمختار. وألقى ذلك عبئاً غير مسبوق على الخدمات المحلية، يتخطى قدرات السلطات المحلية وخبراتها.

في العام ٢٠١٢، صاغت الحكومة خطة استجابة لحالات الطوارئ، ولكن أدّت استقالة الحكومة والتأخر في تشكيل مجلس وزراء جديد إلى تطبيقها جزئياً فقط. في العام ٢٠١٥، أعدت الحكومة اللبنانية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة خطة لبنان للاستجابة للأزمة من أجل تنسيق الاستجابة المحلية والدولية لمشكلة اللاجئين في لبنان. تتعاون البلديات بشكلٍ غير مباشر مع وزارة الداخلية والبلديات، فتشكّل جزءاً من فرق عمل تُعنى بقطاعات معينة، وتتم الاستعانة بها مباشرةً في تطبيق المشاريع، إلى جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتُعتبر بيروت من أبرز الأماكن المستهدفة في هذه الخطة بما أنّها تستضيف أعداداً هائلة من النازحين المستضعفين الذين غالباً ما يستقرون في ضواحي المدينة المنخفضة الدخل.

التعاون الدولي

بلدية بيروت عضوٌ في شبكاتٍ وشراكاتٍ متنوّعة (مثل يوروميد، ومدن عربية، و ١٠٠ مدينة محصّنة). كما تتعاون بيروت مع مدينة سانت إتيان في فرنسا ضمن إطار اتفاق التنمية الحضرية المحلية برعاية وكالة التنمية الفرنسية. منذ العام ٢٠١٥، تنسّق البلدية عن كثب مع البنك الدولي لتعزيز قدرتها على مواجهة الكوارث، وهي تسعى إلى إعداد خطةٍ رئيسيةٍ شاملةٍ خاصةً بالمدينة لتعزيز قدرتها على التحمّل في المناطق الحضرية.

النظرة العامة إلى الهجرة والدمج

تُعتبر النظرة العامة إلى المهاجرين واللاجئين بشكلٍ خاصٍ شديدة التأثير في الوضع السياسي والأمني المنقول عبر وسائل الإعلام، التي غالباً ما توجه أصابع اللوم إلى اللاجئين. أفضت هذه الظروف إلى تهيئة بيئةٍ تفتقر إلى السياسات، فضلاً عن غيابٍ كاملٍ لأيّ استجابةٍ لبنانيةٍ رسميةٍ للأزمة. في هذا الإطار، يُعتبر اللاجئون وملتمسو اللجوء السوريون، نظراً لعدم تمتّعهم بوضعٍ قانوني، ضيوفاً مؤقتين ويُشار إليهم «بالنازحين» عوضاً عن «لاجئين»، وهو مصطلحٌ يعكس تجربة لبنان القديمة العهد مع اللاجئين الفلسطينيين. وأجرت جامعة القديس يوسف في صيف ٢٠١٦ دراسةً أظهرت أنّ الأغلبية الساحقة (٨٠٪) من اللبنانيين المشمولين بالدراسة يصفون علاقتهم بالسوريين بالعادية أو الجيدة أو الجيدة جداً، في حين يعتبر ٢٠٪ أنّها سيئة أو غير موجودة. وعند سؤالهم إذا ما كانوا يوافقون على إقامة سوريين في حبيهم، أجاب ٥٥٪ بنعم، مع الإشارة إلى أنّ هذه النسبة انخفضت لتصل إلى ٤٦٪ في بيروت. فضلاً عن ذلك، أظهر ٥٩٪ من اللبنانيين الذين أُجريت معهم المقابلات تقبلاً للعمل مع سوريين، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أكثر من ٧٠٪ في بيروت.

مدى تمتع المهاجرين بحقوق الإنسان ووصولهم إلى الخدمات

الاختصاص	التعليم والتدريب المهني	التوظيف وريادة الأعمال	الشؤون الاجتماعية	الحماية من التمييز	السكن	المشاركة السياسية والدمج في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي
الاختصاص	جزئياً	كلا	جزئياً	كلا	جزئياً	كلا
الجهة القائمة بالتنفيذ						
السياسات والمشاريع المتعلقة بدمج المهاجرين	يمكن للبلدية أن تنتهئ روضات أطفال ومدارس رسمية ومراكز تدريب مهني بناءً على طلب وزارة التربية، وأن تديرها بطريقة غير مباشرة. كما تدير أيضاً مكاتب ومتاحف ومؤسسات ثقافية وفنية	يمكن لمزودي الخدمات الذين تتعاقد معهم البلدية للقيام بالأشغال العامة أن يوظفوا مهاجرين	تساهم البلدية في تأمين نفقات المستشفيات والمستشفيات الحكومية. أما الموازنة المخصصة للشؤون الاجتماعية، فتعني المواطنين اللبنانيين المسجلين في بيروت فقط	تساهم البلدية في سياسة الإسكان العامة، بالتنسيق مع مزودي الخدمات من القطاع الخاص	في بعض الحالات، تساعد منظمات المجتمع المدني البلدية في تقديم الخدمات من خلال شراكات رسمية نوعاً ما تنسجها البلدية.	ويشكل أعضاء المجتمع المدني أحياناً جزءاً من لجان عمل ينشئها أعضاء المجلس البلدي، بصفتهم أعضاء استشاريين من دون أي سلطة تنفيذية
مدى وصول المهاجرين إلى الخدمات	يمكن للمهاجرين الحاملين رخصة إقامة صالحة أن يستفيدوا من الخدمات التربوية الحكومية العامة والتدريب المهني	يمكن للعمال المهاجرين أن يحصلوا على فرصة عمل من خلال نظام الكفالة. يتدبر الكفيل مسألة وصول العامل إلى لبنان، لكنه يملك سلطة كاملة عليه. يحق للاجئين السوريين العمل في 3 قطاعات في سوق العمل (البناء، والزراعة وخدمات التنظيف)، ويجب أن يقدموا طلباً للحصول على رخص عمل. لا يمكن للفلسطينيين أن يمارسوا مجموعة متنوعة من المهن	يمكن للمهاجرين الحاملين رخصة إقامة صالحة أن يستفيدوا من الخدمات الصحية العامة	لا يتمتع المهاجرون بحقوق سياسية		
الملاحظات				توثق منظمات المجتمع المدني حالات التمييز والاستغلال ضد العمال المهاجرين، واللاجئين، والمهاجرين الآخرين، وتوفر لهم الدعم القانوني والاجتماعي		لا يتمتع المهاجرون بحقوق سياسية

بتحويل مشترك من الاتحاد الاوروبي



بتحويل مشترك من



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

من تنفيذ



ICMPD

International Centre for
Migration Policy Development



UCLG

United Cities
and Local Governments



UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)،
وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موانئ الأمم المتحدة (UN-HABITAT)

WWW.ICMPD.ORG/MC2CM

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتيب، أو نسخه، أو نقله، بأي شكل
أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، بما في ذلك النسخ، أو التسجيل، أو تخزينه في أنظمة
تخزين البيانات واسترجاعها من دون الحصول على إذن مسبق من أصحاب التأليف والنشر.
تم إصدار هذا الكتيب بمساعدة الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).
تقع مسؤولية مضمون الكتيب على المؤلفين وحدهم، ولا يمكن الاعتراف بأي شكل من الأشكال أنه
يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

